مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس

إعداد

د/ علي بن سلطان علي السهيمي
دكتوراة في القيادة والإدارة التربوية

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي (نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، مؤشر الابتكار، مؤشر التعليم والتدريب، مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها. ولتحقيق ذلك استُخدم منهج البحث الكمي وأسلوب المسح الشامل. واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع المعلومات بعد التحقق من خصائصها السيكو مترية. وتألفت عينة الاستبانة من (373) فرداً من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية التالية: (جامعة طيبة بالمدينة المنورة، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) وقد تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الطبقية. وتوصلت الدراسة إلى إن درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها جاءت بدرجة متوسطة بالنسبة للمجموع الكلي ولكل مؤشر من مؤشراته الفرعية وهي (نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، الابتكار، التعليم والتدريب، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات). وقد أوصت الدراسة بتشجيع الجامعات السعودية على الاستمرار في تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي لتصل إلى المستوى المنشود في ذلك، ونشر ثقافة الاقتصاد المعرفي بين طلبة الجامعات والمدارس

الكلمات المفتاحية: مؤشرات، الاقتصاد المعرفي، الجامعات السعودية

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

Abstract

The study aimed to identify the degree of application of knowledge economy indicators (economic incentives system and institutional systems, innovation index, education and training index, information and communications technology index) in Saudi universities from the point of view of academic leaders and faculty members. To achieve this, a quantitative research approach and a comprehensive survey method were used. The study used a questionnaire to collect information after verifying its psychometric properties. The questionnaire sample consisted of (373) individuals from academic leaders and faculty members at the following Saudi universities: (Taybah University in Medina, King Abdul Aziz University in Jeddah, and Imam Muhammad bin Saud Islamic University in Riyadh) and was selected using a stratified random sampling method. The study found that the degree of application of knowledge economy indicators in Saudi universities from the point of view of academic leaders and faculty members was moderate in relation to the total and for each of its sub-indicators, which are (economic incentives system and institutional systems, innovation, education and training, and information and communications technology). The study recommended encouraging Saudi universities to continue applying knowledge economy indicators to reach the desired level, and spreading the culture of knowledge economy among university and school students.

Key words: indicators, knowledge economy, Saudi universities

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

مقدمة البحث

يشهد العالم ازدياداً مضطرداً لدور المعلومات والمعرفة في الاقتصاد، فقد أصبحت المعرفة محرك النمو والإنتاج الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، أصبحت تقنيات الاتصال والمعلوماتية من الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والإبداع والذكاء والمعلومات التي تسهم في التقدم المستمر.

ويعتبر الاقتصاد المعرفي أحد أهم الروافد المعرفية الحديثة فيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية بأطرها المنهجية والفكرية والتطبيقات العملية، كما أصبح أداةً محوريةً في تحديد مدى قدرة الدول على امتلاك أسباب التقدم ومقوماته التي تعتبر من أساسيات نجاح الدول في تنفيذ خططها وبرامجها الاقتصادية والتنموية الشاملة، فبعدما كانت الأرض ورأس المال والعمالة تعتبر أعمدة الاقتصاد وأصوله المهمة، أصبحت المعرفة التقنية والفنية ومستوى الذكاء والإبداع في التعامل مع المعلومات هي الأعمدة ذات الأهمية للاقتصاد الحديث، والتي هي نوع جديد من رأس المال يعتمد على الخبرات والأصول المعرفية تكمن في العقول البشرية المبدعة (محمد، 2016).

وأشارت دراسة السيد (2019) بأن الاقتصاد المعرفي يتميز بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه أداةً مهمةً تعتمد عليها اقتصاديات العالم بمختلف أحجامها ومرجعياتها، فهو يتميز بالابتكار في إنشاء الروابط بين المؤسسات التجارية والأكاديمية يمكن من خلالها مواكبة الثورة المعرفية واستيعابها وتوظيفها بالشكل الذي يخدم الاحتياجات المختلفة للمجتمعات، كما يعتمد على التعليم في تحقيق أفضل مستويات الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الاقتصادية من خلال توظيف رأس المال البشري الذي يمتلك القدرة على الإبداع في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في الأعمال، حيث يقوم الاقتصاد المعرفي على بنية تحتية قائمة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف تسهيل الحصول على المعلومات وتجهيزها وتكييفها بما يخدم الاحتياجات المحلية والعالمية، كما يتميز بالعالمية والانتشار والانفتاح، بالإضافة إلى تجدد مصادر المعرفة وتنوعها وتناميها مع مرور الزمن، وقدرته على التغلب على المشاكل المتعلقة بندرة الموارد.

ونتيجة لذلك فقد بات من الضروري تطوير العديد من المؤشرات لتقييم تطبيق الاقتصاد المعرفي، حيث اتفقت دراسة كل من الخماش (2013)، والشمري وكريم (2011)، ومؤشر المعرفة العربي (2015) على منهجية البنك الدولي لقياس الاقتصاد المعرفي، وعلى مؤشرات الاقتصاد المعرفي (**KEI**) لقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة والتي تتضمن نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية (**Economic Incentive Regime**)، ومؤشر الابتكار (**Innovation**)، ومؤشر التعليم والتدريب **Education Index**))، ومؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (**Technology Information and Communication**). وقد اكتسبت مؤشرات الاقتصاد المعرفي (**KEI**) أهمية بارزة بحيث تظهر التنمية الاجتماعية الشاملة للبلدان، وتشمل هذه المؤشرات متغيرات مختلفة تهدف لتقييم بيئة البلدان التي تساهم في استخدام المعرفة بشكل فعال في التنمية

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

الاقتصادية، إضافة إلى أنها تلعب دورًا هاماً في تقييم كفاءة النظام التعليمي في البلدان (**Popkova, 2019**).

وتقوم المؤسسات التربوية سواء في التعليم العام أو العالي ولا سيما الجامعات بدور مهم في دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي لا سيما وأن تطبيقها لمؤشرات الاقتصاد المعرفي قد يساهم في تطويرها، خاصة وأنه من وظائف الجامعة ربطها بالمجتمع، واستخدام مؤسساته كمركز إشعاع يستهدف خدمته عن طريق إجراء البحوث والدراسات العلمية في كافة المجالات واستشعار نتائجها بما يحقق التقدم والارتقاء، وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق كان حرص وزارة التعليم على تبني مؤشرات الاقتصاد المعرفي سعياً منها لرفع مستوى التعليم الجامعي في مؤشر التنافسية العالمية؛ لتصبح المملكة ضمن أفضل عشر دول في العالم، ولتحقق الجامعات السعودية تقدماً في التصنيفات العالمية، وإعداد هذا الجيل لثقافة قوامها الإبداع والابتكار والإنجاز تزامناً مع برنامج تنمية القدرات البشرية أحد البرامج المستحدثة لرؤية 2030، وانطلاقاً من هذا الحرص، واستجابة لهذا التحول تأتي هذه الدراسة لتحديد درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية.

مشكلة وأسئلة الدراسة:

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة والمتسارعة التي يشهدها عالمنا في العصر الحالي نتيجةً للعولمة، وفي ظل التغيرات المتسارعة التي نشهدها في عصرنا الحالي نتيجةً للانفجار الرقمي والمعرفي، أصبح الاعتماد على الاقتصاد المعرفي والاستفادة منه أمرًا في غاية الأهمية، فقد أصبح الابتكار والإبداع من الضروريات الحتمية التي تحتاجها المؤسسات في زيادة قدرتها التنافسية وتحسين إنتاجيتها، بالإضافة إلى أنها أصبحت من أساسيات بقاء المؤسسات واستمراريتها، والجامعات كونها المؤسسات المسؤولة عن إعداد الموارد البشرية التي أصبحت المورد الأهم في الاقتصاد الحالي القائم على المعرفة، فإنه يتوجب على الجامعات العمل على تطوير قدراتها في التعامل مع الاقتصاد المعرفي وتطبيق مؤشراته.

لقد خطت المملكة العربية السعودية أولى خطواتها في التحول من الاقتصاد القائم على البترول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة منذ بدء خطط التنمية العشر (1970-2019)، وذلك من خلال التركيز في أهدافها على تنمية القوى البشرية، ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، والتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات، والذي بشأنه يدعم استدامة مؤشرات النمو الاقتصادي وتطورها ويعزز القدرة التنافسية.(وزارة الاقتصاد والتخطيط،2021)، كما حرصت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على سرعة ذلك التحول.

وعند النظر إلى دور النظام التعليمي في إعداد الشعوب لمجتمع الاقتصاد المعرفي، نجد أن الجامعات تشكل عنصراً رئيساً في هذا التحول، حيث أورد **Godin** (2004) أن الجامعات هي إحدى الجوانب الرئيسة التي تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد القائم على المعرفة، فاليوم أصبح دور الجامعة المعاصرة يتجاوز التدريس وإجراء البحوث الأولية؛

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

فقد أصبحت تسهم بشكل أكبر في مواجهة تحديات العصر ومتطلباته، وإنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها، مستهدفة تنمية المجتمع وتحديثه، لتحقيق طموحات القيادة الوطنية.
تسعى الجامعات كغيرها من المؤسسات إلى البقاء والاستمرار ضمن مجموعة التنافس العالمي، وتعمل على تطوير الاستراتيجيات العامة وتنفيذها لتضمن لها تحقيق أهدافها. بيد أن الجامعات أصبحت تواجه تحديات جديدة ومتزايدة، منها التحديات المالية، والمنافسة المحلية والدولية، وضغوط متطلبات سوق العمل المتنوعة والمتغيرة، وبين سعي الجامعات للعمل وفق رسالتها وتحقيق أهدافها، وسعيها لتحقيق التنافسية تزداد التحديات تعقيداً بسبب الطبيعة القانونية والقطاعية للتعليم العالي، إضافةً إلى حاجتها للعمل وفق أسس مختلفة نسبياً عمّا هو متاح لمؤسسات القطاع الخاص (**Arouet,2009**).
وعلى الرغم من أن رؤية المملكة 2030 (2016) قد هدفت إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل ضمن أفضل 200 جامعة في التصنيف العالمي إلا أن بعض الجامعات السعودية مازالت خارج المنافسة، باستثناء عدد قليل منها احتلت مراكز متفاوتة؛ فحسب تصنيف المؤسسة البريطانية (كواكواريلي سيموندس) والمعروف اختصاراً بالكيو اس لأحسن 800 جامعة في العالم بين الأعوام (2019-2022)، نجد أن عدد الجامعات التي ظهرت في هذا التصنيف خلال هذه الفترة سبع جامعات فقط من أصل 44 جامعة حكومية وأهلية بما نسبته 16% تقريبا، وهذه نسبةٌ قليلةٌ جداً نظير الدعم الكبير الذي تتلقاه هذه الجامعات من الحكومة، ونجد أن عدد الجامعات التي ظهرت باستمرار في آخر تقرير للتصنيف 2022 هو 15 جامعة وهذا مؤشر جيّد، حيث حصلت جامعة الملك عبدالعزيز على المركز (109) في التقرير الأخير بمعدل تغيّر 52.8% عن نتيجة عام 2019 بعد أن كانت المركز (231)، كما حصلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على المركز (163) بمعدل تغيّر 13.8%، وحصلت جامعة الملك سعود على المركز (277) بمعدل تغيّر 8,2%.
كما حققت بعض الجامعات السعودية مراتب متقدمة عالمياً في تصنيف التايمز البريطاني **TIMES Higher Education** (2022) ، وقد احتلت جامعة الملك عبد العزيز المركز (190) في التقرير الأخير بمعدل تغيّر 5.5% عن نتيجة عام 2020 بعد أن كانت بالمركز (201)، كما حققت جامعة الفيصل الأهلية المركز (201) بمعدل تغير 19.9%، وحققت جامعة الملك سعود المركز (351) بمعدل تغير29.9%.
وبناء على ما سبق ورغم الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في النهوض بالتعليم، وتطوير أنظمتها التربوية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي لمواكبة المتغيرات المعاصرة، والارتقاء بمستويات الإبداع والابتكار، إلا أن المؤشرات تشير إلى وجود فجوة حقيقية بين ما هو موجود، وما هو مأمول مستقبلاً في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 لجعل السعودية في مصاف الدول المتقدمة، حيث يُلاحظ أن القليل من الجامعات السعودية تحسنت في بعض التصنيفات ولا تزال متأخرة في التصنيفات الأخرى، إضافة إلى أن هناك عدداً كبيراً من الجامعات الحكومية والأهلية وبما نسبته 34% لم تظهر في أي تصنيف.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

وحيث إن الاقتصاد المعرفي وتطبيق مؤشراته في الجامعات أصبح مهماً إلا أن هناك العديد من أوجه القصور في تطبيقه بالجامعات العربية عموماً والسعودية على وجه الخصوص، وبما أن الأدوار المطلوبة من الجامعات قد تغيرت بصورة كبيرة نتيجةً للتغيرات والتطورات التي أثرت على مختلف مناحي الحياة في المجتمع الدولي والسعودي، فقد استشعرت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية أهمية الاقتصاد المعرفي لتنمية دور الجامعات وتعزيز قدرتها على التفاعل مع التغيرات والتحديات المختلفة.

وبناء على ما سبق وعلى أهمية دور الجامعات في تحقيق التنمية للاقتصاد الوطني السعودي، فإن هناك ضرورة ملحة لتطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات لا سيما وأن إعداد الطلبة إعداداً سليماً يعد عملية استثمارية بالدرجة الأولى كونها تتبنى أهم مكونات النظم التربوية، لذا فقد تحددت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي: ما درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي (نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، مؤشر الابتكار، مؤشر التعليم والتدريب، مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسي تتفرع الأسئلة التالية:

1) ما درجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها؟
2) ما درجة تطبيق مؤشر الابتكار كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها؟
3) ما درجة تطبيق مؤشر التعليم والتدريب كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها؟
4) ما درجة تطبيق مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها؟

أهداف الدراسة:

في ضوء أسئلة الدراسة السابقة فإن هذه الدراسة هدفت لتحديد درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، ويتفرع من هذا الهدف الأساسي الأهداف التالية:

- تحديد درجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها.
- تحديد درجة تطبيق مؤشر الابتكار كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

- تحديد درجة تطبيق مؤشر التعليم والتدريب كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها.
- تحديد درجة تطبيق مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها.

أهمية الدراسة:

استمدت الدراسة أهميتها من أهمية الاقتصاد المعرفي التي برزت وتزايدت، وتأكدت من خلال الدور الواضح الذي تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد، ويمكن إبراز هذه الأهمية فيما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية:

- أهمية الموضوع المطروح في ظل التطورات والمتغيرات العالمية ذات الطابع النوعي لا سيما على مستوى تقييم الجامعات وتصنيفاتها العالمية.
- اهتمام الحكومة في المملكة العربية السعودية بأهمية دور الاقتصاد القائم على المعرفة واعتباره الهدف الثامن في خطة التنمية التاسعة، يعطي الموضوع أهمية إضافية لتطبيقه في الجامعات.
- قد تسهم الدراسة الحالية في تحقيق إضافة علمية لحقل المعرفة وتفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين لدراسة تطبيق الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التربوية الأخرى.
- أهمية رؤية المملكة 2030 وسعيها لتبني اقتصاد المعرفة وهذا لا يتحقق إلا من خلال تبني الجامعات وكافة المؤسسات لمؤشرات الاقتصاد المعرفي وتطبيقها على أرض الواقع.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية:

- قد تسهم الدراسة الحالية في الكشف عن جوانب القصور في تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات، وبالتالي تعديل السياسات والخطط لتدعيم تطبيق تلك المؤشرات بالشكل الأمثل.
- قد تفيد فريق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات لما ستقدمه من توصيات ومقترحات يمكن توظيفها في تحسين تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي والوصول بالجامعة إلى مستويات متقدمة في التصنيفات العالمية.
- قد تسهم في تحول الجامعة من النموذج التقليدي المعتمد على رأس المال المحسوس إلى الاقتصاد المعرفي القائم على الإبداع المعرفي.
- قد تسهم في زيادة الوعي بأهمية تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات وضرورة ذلك وتلبيته لرؤية 2030.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

أولاً: الحدود الموضوعية: اقتصرت الحدود الموضوعية لهذه الدراسة على التعرف على درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية، من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها.

ثانياً: الحدود البشرية: تمثلت الحدود البشرية في القيادات الأكاديمية (عمداء ووكلاء ورؤساء أقسام) وأعضاء هيئة التدريس (ذكور وإناث) بالجامعات السعودية في المملكة العربية السعودية (جامعة طيبة بالمدينة المنورة، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض).

ثالثًا: الحدود المكانية: طُبقت هذه الدراسة في الجامعات السعودية بالمملكة العربية السعودية، وتضمنت جامعة طيبة بالمدينة المنورة، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

رابعًا: الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1444هـ.

مصطلحات الدراسة:

أولاً: الاقتصاد المعرفي Knowledge economy

يعرفه البنك الدولي (2008، صفحة 33) بأنه: "الاقتصاد الذي يُحقق استخداماً فعالاً للمعرفة ويعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، وفيه تُخلق المعرفة وتُحول وتُكتسب على نحو أكثر فعالية من قِبل الأفراد والمنظمات والمجتمعات لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي وتشجيعه".

وتعرّفه الدراسة إجرائياً بأنه: ذلك الاقتصاد القائم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، ويدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة.

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

عرفها الشيخ (2016، ص 24) على أنها: "المكونات الرئيسية التي يستند إليها الاقتصاد المعرفي والتي تقوم على وجود حوافز اقتصادية ونظام مؤسسي، ونظام تعليمي لتنمية مهارات الموارد البشرية، وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظام الابتكار والإبداع".

مؤشر الاقتصاد المعرفي **knowledge Economy Index**: يقوم البنك الدولي **(World Bank)** (2008) بإصدار مؤشر الاقتصاد المعرفي(**Knowledge Econorny Index**)، ويرمز له بـ **(KEI)** وهو مؤشر تراكمي يدل على جاهزية بلد ما للتنافس في ظل الاقتصاد المعرفي، ويتركب من أربعة مؤشرات فرعية، والتي تمثل ركائز الاقتصاد المعرفي:

- نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية (**Economic Incentive Regime**)

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

- مؤشر الابتكار (**Innovation**)
- مؤشر التعليم والتدريب (**Education Index**).
- مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ((**Technology Information and Communication**

وتُعرف الدراسة مؤشرات الاقتصاد المعرفي إجرائياً بأنها: أداة لقياس مساهمة الجامعات واستثماراتها الفعالة في تطوير الاقتصاد المعرفي، وفقا للمؤشرات التي حددها البنك الدولي (نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية -الابتكار -التعليم والتدريب -تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات).

الإطار النظري للدراسة

الاقتصاد المعرفي

أصبح الاقتصاد المعرفي أداة رئيسية تقود العالم إلى مزيد من التقدم والقدرة وجزءًا من الأنشطة اليومية، فقد تعاظمت أهمية المعرفة في الاقتصاد لكونها السمة الأساسية المميزة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين والعنصر الجوهري في تنمية الصناعة واستدامتها، ليس ذلك فحسب وإنما كذلك في تطور قطاع الإنتاج والخدمات كافة، ومما يزيد من أهمية الاقتصاد المعرفي أن السلعة المعرفية تنتج مرة واحدة، ولكنها تباع ملايين المرات (الروبي، 2018). ويرتبط مفهوم الاقتصاد المعرفي بتعزيز القدرات الاقتصادية في المجتمعات، من خلال تطوير المعرفة ودعمها واستثمار العقول البشرية وتطويع الخبرات الإنسانية الموثقة الضمنية والمعلنة في تنمية الموارد الاقتصادية (العبد الجبار، 2017).

وهناك عدد كبير من المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الاقتصاد المعرفي، منها، اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات والاقتصاد الجديد (إبراهيم، 2020).

ويُعرف الاقتصاد المعرفي بأنه نظام اقتصادي يرتبط بمجتمع تكون فيه المعرفة هي المورد الاقتصادي والعنصر الأساسي للإنتاج، الذي يقوم على الوفرة من خلال إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في مختلف مجالات الحياة، ويحدث ذلك باستخدام كوادر مؤهلة لاستيعاب متغيرات العصر توظيفاً للبحث العلمي واعتماداً على الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري بهدف تحقيق التنمية (الصقري والمطيري، 2021).

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصاد المعرفي بأنه الاقتصاد القائم على اكتساب وتوليد ونشر وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية في المدى البعيد (الوادعي، 2020، 16). ويعرف البنك الدولي الاقتصاد المعرفي بأنه "الاقتصاد الذي يحقق استخدامًا فعالًا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (العزيزي، 2019).

ويُعرّف الاقتصاد المعرفي في الجامعات بأنه "منظومة متكاملة تقوم على إنتاج المعرفة ونشرها وتوزيعها وتوظيفها كمحرك أساسي لتطور عمليات الاستثمار التربوي لجميع الإمكانيات المتاحة للجامعات، باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوظيف وسائل

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

البحث والتطوير والموارد الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكبر للمجتمع" (الوادعي، 2021، 267).

والعامل المشترك في كل التعريفات التي وردت للاقتصاد المعرفي هو العامل البشري الذي يعتمد عليه كأساس قوي، فهو القائم على العمليات التي يرتكز عليها الاقتصاد المعرفي ككل، حيث يُبنى الاقتصاد المعرفي في مضمونه ومحتواه على المعارف والمعلومات ومراكز التعليم والبحث العلمي وتوليد المعرفة وابتكارها. ويعد الإنسان هو المحرك الرئيس للاقتصاد المعرفي.

أهمية الاقتصاد المعرفي

تكمن أهمية الاقتصاد المعرفي في أنه يستهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة، وذلك من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجامًا مع تحديات العولمة، وتقنية المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها التكاملي (محمود، 2017). فأصبحت المعرفة في عالم اليوم هي مفتاح التنمية وغيابها يعوق مسار التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ونجد أن كثيرًا من الدول المتقدمة والتي تسعى إلى الرقي والتقدم تكون الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة هي المحرك الأساسي للنمو والتنمية (الوادعي، 2020).

فالاقتصاد المعرفي يحقق منفعة من خلال توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم منتجات، أو خدمات متميزة جديدة، أو متجددة يمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها، وتوليد الثروة من خلال ذلك، ومن هذا يقوم الاقتصاد المعرفي بتحويل المعرفة إلى ثروة وإلى مصدر لسعادة الإنسان (العزيزي، 2019)، وتبرز أهميتها أيضًا في الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها الاقتصاد المعرفي (الرشيدي والسرحان، 2020).

وفي ضوء ما سبق يتضح أهمية الاقتصاد المعرفي ودوره في نهضة المجتمعات وتحقيق الرفاهية للمواطنين، كما أنه يعمل على تطوير المؤسسات وتحفيزها على الابتكار، وتحقيق مخرجات ومنتجات وخدمات تمنح هذه المؤسسات ميزة تنافسية؛ فالاقتصاد المعرفي له دور على كافة المستويات الوطنية والمجتمعية والمؤسساتية والفردية، فهو من الأدوات التي تساعد المجتمعات على التقدم والأفراد على النمو والارتقاء والإبداع.

الأسس والمرتكزات

يعتمد الاقتصاد المعرفي على عدة ركائز أهمها العمالة المؤهلة والماهرة، وهي ما يطلق عليها رأس المال البشري أو رأس المال المعرفي أو رأس المال الفكري، ونظام ابتكار فعال يتمثل في البحث والتطوير لإنتاج الجديد بصفة مستمرة، كما أنه يعتمد على بنية تحتية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعرفة وتحفيز المشروعات على إنتاج قيمة مضافة عالية، بالإضافة إلى إطار مؤسسي ومناخ اقتصادي مناسب (عبد الهادي، 2019).

ويذكر رضوان وإسكافي (2021) الركائز الآتية:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

- **التعليم:** للتعليم دور مهم في الاقتصاد المعرفي، حيث إنه يؤدي إلى الوعي بأهمية الاقتصاد المعرفي في التنمية ودور الأفراد والمؤسسات فيه، ويرتبط برأس المال الفكري، فهو الذي يمد المجتمع برأس المال الفكري القادر على إنتاج المعرفة والاستثمار فيها.
- **رأس المال الفكري:** وهم الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والقدرات التي تمكنهم من الإسهام المبدع في أداء المنظمات، وهم جزء من رأس المال البشري للمنظمة.
- **الموارد المالية:** يحتاج تمويل المشروعات التقنية والمعلومات والاتصالات التي تمثل أساس الاقتصاد المعرفي موارد وآليات مالية متعددة منها التمويل عن طريق حقوق الملكية، والتمويل عن طريق الاقتراض المصرفي، والتمويل عن طريق أدوات أسواق المال.
- **مؤسسات الاقتصاد المعرفي:** إن أي دولة تريد أن ترتقي بمستوى الاقتصاد الوطني من خلال الصناعات التقنية المتقدمة؛ يجب أن تهتم بإنشاء نماذج مؤسساتية للاقتصاد المعرفي، فهي تعتبر المكان الذي يتوافر فيه البنية التحتية والخدمات المساندة. ويتضح مما سبق أن أهم عناصر ومرتكزات الاقتصاد المعرفي هي المعرفة وحاملها والدور العلمي والبحث الذي يقوم به، فعندما تتواكب العقلية البشرية المعرفية والبحث العلمي في إطار من التقدم التقني والمعرفي يمكن أن يمتد ذلك النتاج العلمي إلى المجتمع في شكل معارف يتم تنفيذها ليستفيد منها المجتمع وتساعد على تنميته في الجوانب المختلفة.

متطلبات ومقومات بناء الاقتصاد المعرفي الجامعي

تتمثل أهم متطلبات الاقتصاد المعرفي فيما يلي: الوادعي (2021، 273).

- بنية تحتية مجهزة بكافة المستلزمات النوعية لمواكبة التغيرات في الأساليب والطرق المعتمدة للتدريس.
- تبني مفهوم الاقتصاد المعرفي من الإدارة الجامعية.
- مواكبة أعضاء هيئة التدريس للتغيرات العصرية، والعمل على تطوير أنفسهم وطلابهم والبحث عن مصادر المعرفة المتجددة.
- الحث على إنتاج المعرفة وتشجيع التعلم الذاتي من خلال تنويع أساليب التدريس.
- تقديم الحلول العلمية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل من خلال البحث العلمي واستشراف حاجات المستقبل.
- خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة ومع الأفراد ليكمل كل منهما الآخر في توفير متطلبات الاقتصاد المعرفي.

مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي

تستخدم المؤشرات التي تقيس الاقتصاد المعرفي في جميع أنحاء العالم مجموعات من المتغيرات والمنهجيات والمؤشرات المختلفة. وتعتمد مؤشرات الاقتصاد المعرفي على مصادر البيانات التي تستمد في الغالب من بيانات كمية تجمعها المؤسسات الإحصائية

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

الوطنية، كما تركز على بيانات نوعية مستمدة من المسوح من أجل معرفة حجم التقدم في الاقتصاد المعرفي بناءً على قياس هذه المؤشرات، وقد قامت العديد من الجهات والجمعيات حول العالم منذ عام 1950م وحتى اليوم بإعداد مؤشرات لقياس الاقتصاد المعرفي، سواءً على المستوى الوطني، أو المستوى الدولي، وفق أسس ومنهجيات وفلسفات تراها كل جهة، ما يعني أنه لا يوجد إجماع دولي على تبني واحدة من تلك المؤشرات، ومن أهم هذه المنهجيات لقياس الاقتصاد المعرفي: مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**)، مؤشرات اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي (**ESCAP**)، مؤشرات البنك الدولي للاستثمار المعرفي (**KEI**)، ومؤشر المعرفة العربي (2015) (عبد القادر، 2020). ويركز الباحث في الدراسة الحالية على المؤشرات الخاصة بالبنك الدولي للاستثمار المعرفي، والتي تُعتبر من أشهر المؤشرات المعنية بالاقتصاد المعرفي، وهي أداة البنك الدولي لتقييم الاقتصاديات المعرفية في العالم.

وقد وضع البنك الدولي عددًا من المؤشرات لقياس مدى تقدم الدول في الاقتصاد المعرفي، وقد صنف مؤشرات المعرفة إلى أربع فئات يمكن من خلالها معرفة إمكانية انضمام دولة ما ضمن الاقتصاد المعرفي الذي يرتكز على الثورة المعرفية (الوادعي، 2021).

المؤشر الأول: نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية

يُعد محور الحوافز والنظم المؤسسية أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد المعرفي ويتضمن الحوافز الضرورية التي يتحتم على الدولة توفيرها لتحفيز الإبداع والابتكار وتوفير متطلبات الحصول على المعرفة واستخدامها بشكل فعال وتتضمن: سيادة القانون -توفير البيئة التنافسية -تحقيق الكفاءة والمرونة في النظام المالي بما في ذلك رأس المال المستثمر في المشروعات الجديدة وكفاءة أسواق العمل -ووجود شبكات الضمان الاجتماعي -وتوافر الشفافية والمساءلة في الحكم (الوادعي، 2020).

المؤشر الثاني: الابتكار

يرتبط نمو الاقتصاد المعرفي بسرعة الإبداع العلمي والتكنولوجي الذي أخذت دول العالم به مراكزها التنافسية في قدرتها على سرعة الإبداع والابتكار والتطور، بحيث تساهم جودة البحث العلمي إلى اكتشافات علمية من خلال تسجيل براءات اختراع يتوجب بها وجود تطبيقات عملية، مما يتطلب زيادة حجم الإنتاج العلمي، ودعم البحوث وزيادة المخصصات إلى جانب التوجه لأبحاث ذات جودة عالية تعود مخرجاتها نحو الاقتصاد المعرفي، بإشراك أكبر قاعدة من الممارسين الباحثين وطلاب الدراسات العليا والبكالوريوس (الصقري والمطيري، 2021).

المؤشر الثالث: التعليم والتدريب

وهما من أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد المعرفي، فمن خلالهما يتم تدعيم مقوماته لدى أفراد المجتمع وبشكل خاص في مجالات علوم الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات (الوادعي، 2020).ويعتمد الاستفادة من الاقتصاد المعرفي على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول هذا الاقتصاد إلى اقتصاد تعليمي، يمكّن الفرد من إنتاج الثروة حسب قدرته على التعلم والمشاركة في الإبداع. وتسمح المؤشرات القائمة على بيانات التعليم

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

والتدريب بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة، كما تسمح بتقييم المخزون من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية (صالح، 2020).

المؤشر الرابع: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز نوعية التعليم والتعلم وتقاسم المعارف والمعلومات، وتؤدي دوراً حيوياً في بناء مجتمع المعرفة من خلال توفير التعليم والتدريب لكل الأشخاص، وتقديم الدعم المعرفي لهم، ولابد من ضرورة تشجيع الأفراد على المشاركة بشبكة الإنترنت والاستفادة منها، وتشجيع المؤسسات والهيئات بمختلف أنواعها على نشر بحوثها وبرامجها على الشبكة والربط فيما بينها، ولابد من زرع الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتخصيص برامج للمشاركة والإبداع والمساهمة في الإثراء والتوسع؛ حتى يكون المجتمع منتجاً لا مستهلكاً فقط. (عبدالقادر، 2020). ويُعد مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع الواقع الذي نعيشه الآن، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا؛(شحاده، 2021).

وفي إطار ما تم عرضه نجد أن الاقتصاد المعرفي قد ألقى بظلاله على المجتمع الجامعي، ومن ثم ظهرت متطلبات جديدة شكلت تحديًا كبيرًا للجامعات مما جعلها تتبنى أدوارًا جديدة تحقق من خلالها المساعي الجديدة المرتبطة بمعطيات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي. وأصبحت تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال هذه الأدوار.

الجامعات في إطار الاقتصاد المعرفي

يلعب التعليم العالي دورًا أساسيًا في التنمية وفي تحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة، وأن الاستثمار في التعليم العالي هو استثمار في تكوين رأس المال البشري والعلمي، وهما لا غنى عنهما للاقتصاد القائم على المعرفة؛ لما يمثله العلماء والباحثون والمبتكرون من دور فعال في التنمية. وأصبح تطوير التعليم العالي والبحوث العلمية من أهم الخطوات لتشييد ونمو مجتمع الاقتصاد المعرفي (العزيزي، 2019). فالجامعات تتحمل مسؤولية وطنية اجتماعية تنموية، تتمثل في بناء المجتمع وتطويره من خلال توفير رأس المال المؤهل معرفيًا ومهنيًا (الربابعة والهياجنة، 2017).

كما أن للجامعات دورًا كبيرًا في إنتاج المعرفة وتحويلها إلى قوة اقتصادية من خلال الخريجين القادرين على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل التكنولوجي، مما يجعل للجامعات دورًا متعاظمًا في إيجاد خريجين يتماشون مع عصر الاقتصاد المعرفي، وذلك بتبني استراتيجيات جديدة قادرة على التعامل مع الوظائف الجديدة (حسن، 2020). تعتبر الجامعات مصدر قوة في الاقتصاد المعرفي في القرن الحادي والعشرين، وينظر إليها على نحو متزايد كأحد العوامل الرئيسة المحررة للابتكار، فالجامعات "مصانع المعرفة" للاقتصاد الجديد تحتوي على حاويات غير مستغلة إلى حد كبير من المعرفة. وهي مؤسسات قوية لتسويق المعرفة والدوافع الرئيسة لنظم الابتكار الإقليمية (الغامدي، 2020)، والجامعات تأتي في مقدمة المؤسسات المؤهلة للاقتصاد المعرفي لما تمتلكه من بنية معرفية تتضمن العناصر البشرية والتقنية (الرشيدي والسرحان، 2020).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

كما أنها عنصر أساسي في إنتاج المعرفة التي تعد سلعة استراتيجية تعتمد عليها المجتمعات عن طريق الاستثمار الأمثل في العقول البشرية القادرة على المنافسة؛ من خلال الإنتاج البحثي والإبداع العلمي (أبو شعيرة، 2019). كما تُعد أهم أسس انطلاق المعرفة بمخرجاتها التعليمية في مختلف التخصصات، وبما تنتج وتحتضن من الأبحاث العلمية التطبيقية والنظرية، فهي المكان الأمثل للبحث العلمي بغرض استخدامه في مجالات التنمية الاقتصادية (العبد الجبار، 2017).

لقد تعاظم دور الجامعة بعد تحولها إلى الاقتصاد المعرفي وأدركت القيادات الجامعية أن الميزة التنافسية وإدامتها يعتمد أساسًا على الموجودات الفكرية، وتحديدًا على الأصول المعرفية والاستثمار فيها (الغامدي، 2020). وبالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات لتعزيز الاقتصاد المعرفي نجد أنه يتلخص في المخرجات البشرية والبحث العلمي، التي يمكن أن تتحقق من خلال أنشطة مختلفة تتلخص في فتح باب الشراكات المجتمعية، وإنشاء المراكز البحثية وكراسي البحث، والتشارك الوظيفي والتدريبي بين الجامعات الاقتصادية والمعرفية لتوجيه وتنظيم البحوث وتوظيفها على أرض الواقع، وتحقيق الاستفادة القصوى من الجهود والتجارب في جوانبها النظرية والعملية والأدبية في دعم الاقتصاد في جوانبه المختلفة، واعتماد تخطيط لتطوير برامج تعليمية أكاديمية تعتمد البحث العلمي في سياستها الأساسية، والتطوير المعرفي الذي يستند إلى البحث العلمي، وامتلاك التكنولوجيا وهي العامل الأساسي في تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية من أجل الوصول إلى حالة التطور الاقتصادي (العبد الجبار، 2017).

في ضوء ما سبق تستنتج أن اندماج الجامعات في الاقتصاد المعرفي يتطلب توافر عدد من المتطلبات تتمحور حول عدة جوانب هامة، وهي: الجانب البشري، والجانب التعليمي والاجتماعي والتقني والمالي، حيث لابد من توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمعات تعلم تمثل سياق عام لممارسة الاقتصاد المعرفي، ودعائم للإبداع والابتكار، وكل هذه الجوانب لها أهمية كبيرة في الاقتصاد المعرفي، ولكن بالعودة إلى الأساس الجوهري للاقتصاد المعرفي يتضح أن رأس المال الفكري والموارد البشرية ذات المهارات العالية التي تحمل المعرفة وينقلها ويطورها هو من أهم المتطلبات وأكثر الأصول قيمة في الاقتصاد المعرفي ، خاصة في المؤسسات التعليمية والجامعات على وجه التحديد، حيث هي موطن تطوير وتنمية وتنفيذ الميراث المعرفي والأفراد هم حملة هذا الميراث إلى المجتمع. لذا ينبغي على الجامعات الاهتمام بتعزيز دعائم الاقتصاد المعرفي ، باعتبارها أضخم حقل يُمكن استثماره في عصر الاقتصاد المعرفي بما تمتلكه من برامج لتعليم العنصر البشري وتزويده بالمهارات اللازمة للعمل في ظل الاقتصاد المعرفي.

مستجدات الاقتصاد المعرفي وانعكاساتها على أداء الجامعات

أصبح من أهم معايير تطور المجتمعات وتطويرها هو مقدرتها على توفير البنى التحتية اللازمة لاحتضان المعرفة والإسهام في إنتاجها وتوظيفها في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع من خلال الاستخدام الأمثل من قبل الأفراد والمؤسسات والهيئات، بما ينعكس

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

إيجابًا على تحسين الوضع المعيشي للفرد والمجتمع، وبما يسرع من وتيرة التنمية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة (العزيزي والحدابي، 2018).

كما أصبح من معطيات هذا العصر التركيز بصورة كبيرة على المعرفة ونقلها وتحديثها والاعتماد عليها، حيث أصبحت استثمارًا وموردًا استراتيجيًا جديدًا في الحياة الاقتصادية، ويساعدها على ذلك ارتباطها الوثيق بالتكنولوجيا (حسن، 2020).

تُعد الجامعات من أكثر الميادين تأثرًا بالاقتصاد المعرفي الذي ألقى بظلاله عليها، لذا فقد اكتسبت المعرفة أهمية واضحة في نجاح تلك المؤسسة التعليمية والإسهام في تحويلها إلى الاقتصاد المعرفي (الغامدي، 2020).

وبالنظر إلى التحولات والتطورات التي شهدها العالم ولا يزال يشهدها خاصة في الجانب الاقتصادي من تحرر التجارة الخارجية، وظاهرة العولمة وغيرها من العوامل التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة حول الجامعات، لذا يقع على الجامعات المسؤولية الأكبر في الإعداد لمجتمع الاقتصاد المعرفي ، حيث ترتكز وظائفها على امتلاك المعرفة ونقلها وإنتاجها بصورة مبتكرة وتطبيقها لتحويلها إلى خدمات وسلع. وتعد المعرفة موردًا استراتيجيًا تمتلكه الجامعة قائمًا على الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية والمادية بالجامعة؛ لتوفير خدمات تسويقية من الممكن استغلالها لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الجامعية (الروبي، 2018).

وأصبح من الواضح العلاقة الوثيقة بين التعليم العالي والاقتصاد المعرفي كون التعليم من أهم متطلبات وركائز الاقتصاد المعرفي ، ويعمل التعليم الجيد على تنمية الموارد البشرية. فالإنسان هو المحرك الأساسي للتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في تنمية القدرات البشرية لا يكون إلا من خلال التعليم والتدريب.

ثانياً: الدراسات السابقة

اطلع الباحث على عدد كبير من الدراسات السابقة التي تناولت الاقتصاد المعرفي، ويكتفي بعرض الدراسات الآتية كونها الأكثر صلة بموضوع الدراسة الحالية:

- **الدراسات العربية:**

دراسة الشمري وعاشور (2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، معوقاتها وسبل تحسينها. تم تطوير أداتي الدراسة الأولى استبانة وزعت على سبعة مجالات مختلفة بعد التأكد من صدقها، بينما الأداة الثانية تضمنت أسئلة المقابلة الشخصية للتعرف على سبل التحسين اللازمة لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس، رؤساء الأقسام وعمداء الكليات بخمس جامعات سعودية، وهي: جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة القصيم، جامعة حائل وجامعة طيبة، ومن ثم تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية حيث تكونت من (603) عضو هيئة تدريس. نتيجة لذلك توصلت الدراسة أن مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، حيث احتل مجال عضو هيئة التدريس بالمرتبة الأولى، يليه تجهيز البنية التحتية بالمرتبة الثانية. كما بينت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائية تعزى لأثر متغير الجنس، الرتبة الأكاديمية، وسنوات الخدمة.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

دراسة العزيزي والحدابي (2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والتعرف على مدى اختلاف واقع اقتصاد المعرفة بين هذه الجامعات. اتبع الباحث المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة للحصول على البيانات، كما تمثلت عينة الدراسة في (111) عضو هيئة التدريس بجامعة صنعاء و(36) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة العلوم والتكنولوجيا. كما جاءت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: كان التقدير الإجمالي لواقع الاقتصاد المعرفي في الجامعة بدرجة منخفضة جدًا، إلا أن مجال التدريب والتعليم جاء بدرجة منخفضة، وحصل مجال البحث والتطوير والابتكار على درجة متوسطة، ومجال التعليم والتدريب على درجة مرتفعة.

دراسة الثبيتي (2018): هدفت الدراسة إلى الكشف عن تطوير الكراسي البحثية في ضوء مؤشرات اقتصاد المعرفة بالجامعات السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من 90 شخصًا قائمًا على الكراسي البحثية منهم 13 عضو هيئة علمية، و33 مشرفاً على كرسي بحثي، و (14) باحثاً. خلصت الدراسة إلى أن استجابات العينة حول تطوير الكراسي البحثية في الجامعات جاءت عالية جداً. أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تبعًا لتخصص الكرسي البحثي، عدد سنوات الخبرة، وطبيعة العمل. على غرار ذلك، أثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لطبيعة العمل في رأس المال البشري بين الباحثين ومشرفي الكراسي البحثية لصالح من يعمل باحثاً.

دراسة النفيعي (2019): هدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتمثلت عينة الدراسة في (304) من القيادات الأكاديمية بخمس جامعات سعودية. توصلت الدراسة إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة حول محور متطلبات خصخصة الجامعات السعودية جاءت بدرجة مرتفعة جدًا. كما أشارت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات خصخصة الجامعات في مجالي الابتكار والتعليم والتدريب تبعًا لمتغير الجنس لصالح الذكور، بينما هناك وجود فروق في استجابات الأفراد في مجالي الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تبعًا لمتغير الجامعة لصالح جامعة أم القرى، وكذلك في مجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي تبعًا لمتغير الجامعة لصالح جامعة أم القرى والملك خالد وتبوك.

دراسة الغامدي (2020): هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت عينة الدراسة في (154) عضو من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية جاءت بدرجة متوسطة. كما أشارت

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

النتائج إلى وجود فروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية تبعًا لمتغير الجامعة لصالح جامعة الملك عبد العزيز، بينما عدم وجود فروق بين الاستجابات تبعًا لمتغيرات الكلية وسنوات الخبرة.

دراسة حسن (2020): هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من خلال التعرف على مدى توفر عناصر اقتصاد المعرفة ومؤشراته. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتمثلت عينة الدراسة في (44) عضوٍ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. توصلت الدراسة إلى أن عناصر اقتصاد المعرفة تتوافر في الجامعة بدرجة مرتفعة جدًا، كما جاءت خصائص التحول نحو اقتصاد المعرفة بالجامعة وإدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة بدرجة مرتفعة جدًا.

دراسة الجودة والشماسي (2022): هدفت الدراسة إلى تحديد دور كل من استدامة التعلم وقيادة الآخرين، العدالة الاجتماعية، التعلم النشط، المحافظة على الموارد البشرية والمادية كأبعاد القيادة المستدامة في تحقيق الاقتصاد المعرفي بجامعة الملك عبد العزيز. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت عينة الدراسة في (345) عضوٍ من أعضاء هيئة التدريس الجامعي. نتيجة لذلك، أظهرت النتائج أن جامعة الملك عبد العزيز تُطبّق القيادة المستدامة والاقتصاد المعرفي بنسبة 76% و80% على التوالي، إلى جانب وجود ارتباط قوي بين هذين المتغيرين. علاوة على ذلك، أثبتت الدراسة أن هناك فروقاً جوهرية ذات دلالة إحصائية طبقًا لمتغير الدرجة الأكاديمية لصالح الأستاذ المشارك في تطبيق القيادة المستدامة. على هذا النحو، توصي الدراسة بضرورة تهيئة مناخًا وجوًا ملائمًا لتطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعة.

دراسة أبو سبع (2022): هدفت الدراسة إلى التعرف على الاقتصاد المعرفي، أهميته ودوره بجامعة المنوفية، وكذلك تحديد متطلبات تحول الجامعة للاقتصاد المعرفي. قامت الدراسة بدراسة تجربتين من جامعة ماليزيا وفنلندا؛ للاستفادة من خبراتهم في التحول من اقتصاد نامي إلى اقتصاد معرفي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال عرض نتائج تجربتي جامعة ماليزيا وجامعة فنلندا ومقارنتهما بجامعة المنوفية. خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم الجامعي اهتمامًا بالغًا (على سبيل المثال: زيادة التمويل والإنفاق على التعليم للمساعدة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري، تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحديد سبل تعزيز الاقتصاد المعرفي وكيفية تخطي التحديات التي تقف حاجزًا أمام تحقيقه).

دراسة الذهلي والراشدية (2022): هدفت الدراسة التعرف على دور جامعة نزوى في نشر ثقافة ووعي الطلبة بمفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف الدور التي تقوم به الجامعة في نشر هذا المفهوم، وتكون مجتمع الدراسة من (373) عضو هيئة تدريس، بينما العينة تمثلت في (93) من هؤلاء الأعضاء. أثبتت النتائج أن جامعة نزوى تقوم بدور محدود في نشر ثقافة الاقتصاد المعرفي، حيث كان مؤشر التعليم والتدريب في المرتبة الأولى، بينما مؤشر البحث العلمي والابتكار تمثل في المرتبة الأخيرة. نتيجة لذلك أوصت الدراسة بضرورة

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

تكثيف الجهود لتنمية الاقتصاد المعرفي ووجود حملات توعية لنشر ثقافته بمختلف أرجاء الجامعة.

- **الدراسات الأجنبية:**

دراسة (Hancock, 2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مفاهيم اقتصاد المعرفة في التأثير على سلوكيات صنع القرارات والطموحات المهنية لدى طلاب الدكتوراه الجدد بالمملكة المتحدة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام المقابلات الشخصية كأداة للحصول على البيانات، وتمثلت عينة الدراسة في (20) من طلاب الدكتوراه. نتيجة لذلك، بينت النتائج توجه الطلاب نحو اقتصاد المعرفة واهتمامهم به، بالإضافة إلى أن مفاهيم اقتصاد المعرفة تؤثر بصورة واضحة في سلوكيات اتخاذ القرارات والطموحات المهنية لدى هؤلاء الطلاب.

دراسة (Sire et al, 2020): هدفت الدراسة إلى زيادة التركيز على عوامل الاقتصاد القائم على المعرفة والمؤثر على نمو القدرة التنافسية للدولة، مما يساهم في استدامتها بشكل أفضل. استخدمت الدراسة تقييمًا متعددًا المعايير للبلدان بواسطة طريقة **TOPSIS** ونموذج الانحدار اللاحق، مستخدمًا المنهج الوصفي (تحليل المحتوى). تمثلت العينة في دول الاتحاد الأوروبي (27) دولة، حيث قاموا بفحص التطورات في هذه الدول خلال 11عامًا في مؤشرات نموذجية لاقتصاديات المعرفة وتحقيق القدرة التنافسية. توصلت الدراسة إلى تحديد الدولة الرائدة -السويد -في مجال اقتصاد المعرفة والقدرة التنافسية؛ وتم تقييم مجال البحث والتطوير كمؤشر للاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التعبير عن حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي لإجمالي المنتج المعروض.

دراسة (Thalgi, 2020): هدفت الدراسة إلى توضيح دور الجامعة في تنمية مهارات الطلاب في ضوء اقتصاد المعرفة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للحصول على البيانات. كما تمثلت عينة الدراسة في (344) طالبٍ وطالبة جامعية. نتيجة لذلك، توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السنوات الأكاديمية للطلاب، فيما يتعلق بدور الجامعة في تنمية مهارات الطلاب، مما يُشير إلى أن الجامعة لا تقدم إضافة فعالة لمجالات دراسة الطلاب، فيما يتعلق بالمهارات المرتبطة باقتصاد المعرفة.

دراسة (Jawhar et al., 2022): هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية من خلال النوع الاجتماعي (ذكور وإناث). تم استخدام المنهج الوصفي، وتم الحصول على بيانات الدراسة من الهيئة السعودية العامة للإحصاء، وزارة التربية والتعليم، وزارة الاقتصاد والتخطيط ورؤية السعودية 2030. أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة الخريجات بالجامعات السعودية أعلى من نسبة الخريجين، ومع ذلك لم يستفاد من هذه الفروق في مشاركة المعرفة، مما يدل على عدم استخدام العنصر النسائي في ممارسات مشاركة المعرفة. وتوصي الدراسة بالبحث حول أهمية استخدام العنصر النسائي في التعليم الجامعي، بالإضافة إلى التركيز

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

على التنوع بين الذكور والإناث في أي تخطيطات مستقبلية ذات صلة بالاقتصاد المعرفي، بما يساعد على تحقيق المملكة لرؤيتها.

دراسة (Peris-Ortiz et al., 2023): هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات اكتشاف المعرفة واستغلالها في التصنيفات العالمية للجامعات. تم استخدام التحليل الوثائقي ومراجعة الدراسات والأبحاث السابقة الخاصة بالموضوع. تبرز الدراسة أن أعلى تصنيف للجامعات يتبع أهداف معينة، فهو يستلزم وجود أكبر قدر ممكن من اكتشاف المعرفة والتركيز على التعلم التجريبي الذي يُعد جزءًا من الاقتصاد المعرفي. على هذا النحو، توصي الدراسة بضرورة وضع مؤشرات حاسمة للاستفادة من المعرفة الكامنة بالجامعات تتضمن تفعيل المؤتمرات العلمية، زيادة النشر العلمي الدولي، وجود مشاريع بحثية بالتشارك مع الجامعات الرائدة، الأمر الذي سيوضح مدى استغلال الجامعة للمعارف الكامنة وكيفية استغلالها بطريقة مثلى كبداية لتحقيق إحدى مؤشرات الاقتصاد المعرفي، بالإضافة إلى زيادة تصنيف الجامعات عالميًا وفقًا لمؤشرات التصنيفات المتعارف عليها.

التعقيب على الدراسات السابقة

- تنوعت أهداف الدراسات السابقة، حيث هدفت دراسة الغامدي (2020) إلى الكشف عن واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بينما هدفت دراسة حسن (2020) إلى الوقوف على واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من خلال التعرف على مدى توفر عناصر اقتصاد المعرفة ومؤشراته، بينما هدفت دراسة النفيعي (2019) إلى الكشف عن متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية...الخ، وبناءً على ذلك، تتفق بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في كونها تهدف إلى التعرف على درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات وأعضاء هيئة التدريس.
- استخدمت الدراسة الحالية الاستبانة كأداة للحصول على البيانات، وهو ما تختلف مع أغلب الدراسات السابقة من حيث أداة الدراسة، حيث إن دراسة (Hancock, 2019) التي استخدمت المقابلات الشخصية، ودراسة (Peris-Ortiz et al., 2023) التي استخدمت الملاحظات القائمة على تتبع الوثائق التاريخية.
- تكون مجتمع الدراسة الحالية من القيادات الأكاديمية (عمداء، وكلاء ورؤساء أقسام)، ومن أعضاء هيئة التدريس، وهذا ما تختلف به الدراسة الحالية في كونها جمعت فئتين مختلفتين قيادات وأعضاء هيئة تدريس، واتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في استخدام إحدى هذه الفئتين.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

- تمثلت أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة الحالية وتحديد طبيعة موضوع البحث والمنهج والأدوات التي يمكن استخدامها بما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية، وتوظيف النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة الحالية، ومدى دعمها واتفاقها أو عدم اتفاقها.
- تميزت الدراسة الحالية عن أغلب الدراسات السابقة من حيث هدفها المتمثل في التعرف على درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات وأعضاء هيئة التدريس، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية إلا بقلة، كما تتميز الدراسة الحالية عن كافة الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة وبيئتها وعينتها.

منهج الدراسة

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي (الكمي)؛ لمناسبته لطبيعة الدراسة الحالية وقدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منها والإجابة عن أسئلتها، إذ لا يقتصر هذا المنهج على وصف الظاهرة وجمع المعلومات عنها بل تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً مما يؤدي لفهمها وفهم علاقتها مع الظواهر الأخرى (الشربيني وآخرون، 2013، ص260). واعتمدت الدراسة الحالية على الأسلوب المسحي (الدراسات المسحية) التي تقوم على "التجميع المنظم للمعلومات والبيانات الأولية اللازمة عن ظاهرة ما لاتخاذ قرار بعد فهم وتحليل سلوك المجتمع للوصول إلى نتائج علمية دقيقة بنسب قليلة من الخطأ وبالتالي إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة" (دشلي، 2016، ص62).

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية (عمداء ووكلاء ورؤساء أقسام) الذكور والإناث، وأعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث بالجامعات السعودية التالية (جامعة طيبة بالمدينة المنورة، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) والبالغ عددهم (13045) فردٍ ، وحصل الباحث على إحصاءات رسمية للعام 1444هـ بحجم مجتمع الدراسة من كل جامعة من الجامعات التي شملتها الدراسة، واختار الباحث مجتمع الدراسة بناءً على التفاوت في التصنيفات العالمية للجامعات، والتوزيع الجغرافي المتنوع، وقد بلغ عدد أفراد المجتمع الأصلي في جامعة طيبة (3170) فردًا بنسبة (24%) كما أن عدد أفراد المجتمع الأصلي في جامعة الملك عبد العزيز قد بلغ (6129) فردًا بنسبة (47%)، وإن عدد أفراد المجتمع الأصلي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قد بلغ (3746) فرد بنسبة (29%).

عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة الحالية وتحديد حجمها؛ وفق المعالم التي تم تحديدها في ضوء حجم المجتمع الأصلي الذي يبلغ عدده (13045) فرد، وقد استخدمت معادلة كيرجسي ومورجان لتحديد حجم العينة وبتطبيق المعادلة أسفرت النتائج على أن حجم العينة (373) فرد من أفراد المجتمع الأصلي.

لتحديد توزيع أفراد العينة النهائية من كل جامعة، حُسبت وفق الطريقة الآتية:

عدد أفراد المجتمع الأصلي في كل جامعة / المجموع الكلي × عدد العينة المطلوبة

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

وقد كانت النتائج وفق الآتي:

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لجميع متغيرات الدراسة

المتغيرات	فئات المتغير	التكرار	النسبة
الجامعة	جامعة طيبة	91	% 24.30
	جامعة الملك عبد العزيز	175	% 46.98
	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	107	% 28.71
	عضو هيئة تدريس	289	% 77.5

أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة بالاستبانة نظراً لملاءمتها لطبيعة الدراسة الحالية وقدرتها على جمع البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد تم بناؤها وفق الخطوات الآتية:

- تحديد الهدف من الاستبانة، حيث تحدد الهدف منها في التعرف على درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية.
- الاطلاع على الدراسات السابقة والأدب النظري المتعلق بأبعاد الدراسة.

- **إعداد الاستبانة في صورتها الأولية لتشمل:**
  - **الجزء الأول: المعلومات الأولية:** شملت مقدمة الاستبانة والتعريف بالهدف منها وطريقة الإجابة عن بنودها، والتأكيد على أن الإجابات سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ثم البيانات الأولية للعينة في الدراسة الحالية وهي: (الجنس والجامعة وطبيعة العمل الحالي وعدد سنوات الخبرة).
  - **الجزء الثاني: محاور الاستبانة والعبارات:** تكونت الاستبانة من محور واحد يتناول درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية، ويتفرع عنه أربعة أبعاد رئيسة هي: البعد الأول: نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، والبعد الثاني: مؤشر الابتكار، والبعد الثالث: مؤشر التعليم والتدريب، والبعد الرابع: مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

التحقق من الخصائص السيكومترية للاستبانة

أ. **الصدق الظاهري للاستبانة (صدق المحتوى):**

للتحقق من صدق محتوى الاستبانة، والتأكد أنها تقيس ما وُضِعت لقياسه، قام الباحث بعرض الاستبانة على (27) محكماً من أعضاء هيئة التدريس والمختصين والخبراء والقيادات الأكاديمية في عدد من الجامعات السعودية، ثم طُلب منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول عباراتها؛ من حيث ارتباط كل عبارة من عباراتها بالبعد الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل عبارة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمة محتواها للهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تعديل لذلك، وقد تم استرجاع جميع الاستبانات المحكمة؛ حيث تمت الاستفادة من ملاحظاتها في حذفِ عبارات وتعديل بعضها، ونقل بعضها الآخر وتم تعديل الاستبانة في ضوء ملاحظات المحكمين.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

ب. صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي):

تم حساب الخصائص السيكومترية للأداة من خلال التطبيق على عيّنة استطلاعية عددها (30) فرداً من أفراد المجتمع الأصلي ومن خارج حدود العينة النهائية للدراسة، وقد تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون لحساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة في الأبعاد المختلفة مع الدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه العبارة، للتأكد من مدى تماسك عبارات كل بعد وتجانسها فيما بينها، وقد جاءت نتائج حساب معامل ارتباط بيرسون وفق الآتي:

نتائج معاملات الارتباط لأبعاد الاستبانة: ويبينها الجدول رقم (2):

جدول (2): معاملات الارتباط بين درجات عبارات الاستبانة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه

البعد	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
البعد الأول	1	.940**	3	.948**	5	.986**
	2	.928**	4	.976**		
البعد الثاني	1	.980**	3	.940**	5	.983**
	2	.984**	4	.958**		
البعد الثالث	1	.967**	3	.981**	5	.933**
	2	.924**	4	.989**		
البعد الرابع	1	.953**	3	.972**	5	.970**
	2	.983**	4	.941**		

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجات عبارات كل محور والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه هي معاملات ارتباط مرتفعة وموجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.924) إلى (0.989)، مما يؤكد اتساق العبارات وتجانسها وتماسكها مع بعضها البعض بدرجة صدق اتّساق داخلي مرتفعة.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للبعد والدرجة الكلية لمجموع أبعاد المحور الثاني، وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

جدول (3) معاملات الارتباط بين درجات كل بعد والدرجة الكلية لمجموع أبعاد الاستبانة

البعد	قيمة معامل الارتباط مع المجموع الكلي للاستبانة
البعد الأول	.987**
البعد الثاني	.986**
البعد الثالث	.984**
البعد الرابع	.983**

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط بين مجموع درجات كل بعد والدرجة الكلية لمجموع أبعاد الاستبانة كاملة هي معاملات ارتباط مرتفعة وموجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.983) إلى

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

(0.987)، مما يؤكد اتساق العبارات وتجانسها وتماسكها مع المجموع الكلي للمحور الثاني في الاستبانة.

ج- التحقق من ثبات الاستبانة

تم التأكد من ثبات الأداة خلال التطبيق الميداني على عيّنة استطلاعية عددها (30) فرداً، كما تم التحقق من ثبات درجات أبعاد الاستبانة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ **(Cronbach Alpha)**، والتجزئة النصفية كما يأتي:

- حساب ثبات الاستبانة عن طريق حساب ألفا معامل كرونباخ **(Alpha Cronbach):**

تم حساب ثبات الاستبانة عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككلّ، حيث بلغت قيمته (0.831)، وهو ما يشير إلى معامل ثبات مرتفع. كما تمّ حساب معاملات ثبات ألفا كرونباخ لكل بعد، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (4):

جدول (4) معامل ثبات الاستبانة بطريقة الفا كرونباخ لكل بعد

المحاور	الأبعاد	عدد العينة	معمل ثبات -الفا كرونباخ
درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية	البعد الأول: نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	30	0.741
	البعد الثاني: مؤشر الابتكار	30	0.825
	البعد الثالث: مؤشر التعليم والتدريب	30	0.911
	البعد الرابع: مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	30	0.862
مجموع الاستبانة		30	0.851

يتضح من الجدول السابق رقم (4) ارتفاع قيم معاملات ثبات ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد الاستبانة حيث تراوحت قيم معاملات ثبات الاستبانة ما بين (0.741) و(0.911)، وكلها قيم تشير إلى ارتفاع معاملات ثبات الأبعاد.

مقياس تصحيح أداة الاستبانة ومعيار الحكم:

لأغراض تفسير النتائج، والخروج باستنتاجات نهائية حول هذه الدراسة، تمّت الاستجابة لعبارات الاستبانة بالاختيار ما بين خمسة بدائل وفق مقياس ليكرت الخماسي (بدرجة عالية جداً، بدرجة عالية، بدرجة متوسطة، بدرجة منخفضة، بدرجة منخفضة جداً)، وهي تقابل الدرجات الآتية بالترتيب (5-4-3-2-1)، وقد تم الاعتماد على المحكّات الآتية في تحديد درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من قبل أفراد العينة، بناء على المتوسطات الحسابية للعبارات والمتوسطات الموزونة للأبعاد والمحاور، وفق الآتي:

تم إعطاء وزن للبدائل (بدرجة عالية جداً =5، بدرجة عالية= 4، بدرجة متوسطة = 3، بدرجة منخفضة= 2، بدرجة منخفضة جداً =1)، وبعد ذلك تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية:

طول الفئة = (أكبر قيمة-أقل قيمة) ÷ عدد بدائل الأداة = (5 – 1)÷ 5= 0.8 (الهجّان، 1429هـ).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

جدول (5) توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

درجة تطبيق المؤشرات	طول الخلية (المتوسط الحسابي)
عالية جداً	من 4.2 إلى 5
عالية	من 3.4 لأقل من 4.2
متوسطة	من 2.6 لأقل من 3.4
منخفضة	من 1.8 لأقل من 2.6
منخفضة جداً	أقل من 1.8

أولاً: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال الأول في الدراسة الحالية على: "ما درجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها؟"

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عن كافة عبارات البعد الأول في الاستبانة والخاص بتحديد درجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، في الجامعات السعودية، والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة عن عبارات البعد الأول في الاستبانة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	تعقد الجامعة محاضرات توعوية بشأن أهمية الاقتصاد المعرفي.	2.91	.702	متوسطة	3
2	تدعم الجامعة الاستثمار في مجال اقتصاد المعرفة.	2.93	.713	متوسطة	2
3	توفر الجامعة كافة الأطر التنظيمية اللازمة لدعم التحول الناجح نحو الاقتصاد المعرفي.	2.91	.690	متوسطة	3
4	تمنح الجامعة حوافز مميزة لأولئك القادرين على توظيف المعرفة في خدمة التوجهات الريادية.	2.93	.701	متوسطة	2
5	تتبع الجامعة استراتيجية واضحة لتسويق منتجاتها.	2.95	.700	متوسطة	1
الإجمالي		2.92	0.652	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق (6) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على المجموع الكلي لبعد (نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية) قد بلغ (2.92)، وهو يشير إلى درجة تطبيق (متوسطة) أي أن درجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية هي بدرجة متوسطة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس (أفراد عينة الدراسة).

وفيما يتعلق بالعبارات في هذا البعد، نجد أن المتوسطات الحسابية لها قد جاءت كلها بدرجة متوسطة، وجاءت وفق الترتيب الآتي:

جاءت في المرتبة الأولى العبارة (5) التي نصها: "تتبع الجامعة استراتيجية واضحة لتسويق منتجاتها بمتوسط حسابي قدره (2.95)، ودرجة تطبيق (متوسطة)، وجاء في المرتبة الثانية عبارة (تدعم الجامعة الاستثمار في مجال اقتصاد المعرفة)، وعبارة (تمنح الجامعة حوافز مميزة لأولئك القادرين على توظيف المعرفة في خدمة التوجهات الريادية)

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

بمتوسط حسابي قدره (2.93) ودرجة تطبيق (متوسطة). يليها في المرتبة الثالثة العبارتين (1) التي نصها: " تعقد الجامعة محاضرات توعوية بشأن أهمية الاقتصاد المعرفي"، والعبارة (3) التي نصها: " توفر الجامعة كافة الأطر التنظيمية اللازمة لدعم التحول الناجح نحو الاقتصاد المعرفي بمتوسط حسابي قدره (2.91) ودرجة توافر (متوسطة).

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الغامدي (2020) التي أثبتت أن تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية جاءت بدرجة متوسطة.

وتعود النتائج السابقة إلى قناعة أفراد عينة الدراسة بحاجة الجامعات السعودية إلى مزيد من العمل لتطبيق مؤشر الحوافز والنظم المؤسسية الذي يُعد أهم الدعامات لاقتصاد المعرفة ويتضمن الحوافز الضرورية التي تحرص الدولة على توفيرها لتحفيز الإبداع والابتكار، وتوفير متطلبات الحصول على المعرفة واستخدامها بشكل فعال، وتتضمن: سيادة القانون، توفير البيئة التنافسية، تحقيق الكفاءة والمرونة في النظام المالي، ووجود شبكات الضمان الاجتماعي، وتوافر الشفافية والمساءلة في الحكم.

وكل ذلك يحتاج إلى مزيد من الوقت والعمل والجهد لتطبيقه بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية التي تؤدي إلى نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية.

ثانياً: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني في الدراسة الحالية على: "ما درجة تطبيق مؤشر الابتكار كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها؟"

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عن كافة عبارات البعد الثاني في الاستبانة والخاص بتحديد درجة تطبيق مؤشر الابتكار، في الجامعات السعودية، والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة عن عبارات البعد الثاني في الاستبانة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
6	توفر الجامعة بيئة محفزة للابتكار.	3.01	.688	متوسطة	1
7	تشجع الجامعة إنتاج الأفكار الابداعية.	2.99	.705	متوسطة	2
8	تنتهج الجامعة في برامجها سياسات تربوية مبتكرة.	2.99	.668	متوسطة	2
9	تشجع الجامعة القائمين على المشروعات الابتكارية المتميزة في الحصول على براءات اختراع.	2.97	.751	متوسطة	4
10	تتعامل الجامعة مع الابتكار على أنه وسيلة لتعزيز الميزة التنافسية الخاصة بها.	2.98	.705	متوسطة	3
الإجمالي		2.98	0.664	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق (7) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على المجموع الكلي لبعد (مؤشر الابتكار) قد بلغ (2.98)، وهو يشير إلى درجة تطبيق

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

(متوسطة)، أي أن درجة تطبيق مؤشر الابتكار في الجامعات السعودية هي بدرجة متوسطة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس (أفراد عينة الدراسة).
وفيما يتعلق بالعبارات في هذا البعد، نجد أن المتوسطات الحسابية لها قد جاءت كلها بدرجة متوسطة، وجاءت وفق الترتيب الآتي:
جاءت في المرتبة الأولى العبارة (6) التي نصها: "توفر الجامعة بيئة محفزة للابتكار بمتوسط حسابي قدره (3.01)، ودرجة تطبيق (متوسطة)، وجاء في المرتبة الثانية العبارتين (9) التي نصها: "تشجع الجامعة إنتاج الأفكار الإبداعية"، والعبارة (5) التي نصها: "تنتهج الجامعة في برامجها سياسات تربوية مبتكرة" بمتوسط حسابي قدره (2.99) ودرجة تطبيق (متوسطة). يليها في المرتبة الثالثة العبارة (10) التي نصها: "تتعامل الجامعة مع الابتكار على أنه وسيلة لتعزيز الميزة التنافسية الخاصة بها"، بمتوسط حسابي قدره (2.98) ودرجة توافر (متوسطة)، وجاءت في المرتبة الرابعة العبارة (9) التي نصها: "تشجع الجامعة القائمين على المشروعات الابتكارية المتميزة في الحصول على براءات اختراع" بمتوسط حسابي قدره (2.97)، ودرجة تطبيق (متوسطة).
تتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسة العزيزي والحدابي (2018) التي توصلت إلى أن التقدير الإجمالي لواقع الاقتصاد المعرفي في الجامعة في مجال البحث والتطوير والابتكار كان على درجة متوسطة.
يمكن تفسير النتائج السابقة بالسعي الحثيث لدى الجامعات السعودية نحو الاعتماد على إبداع العنصر البشري وقدرته على ذلك من خلال الاكتشافات العلمية وزيادة حجم الإنتاج العلمي، لذا فهي تقوم بكل ما هو متاح وممكن لتطبيق مؤشر الابتكار باعتباره أحد أهم مؤشرات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، على اعتبار أن نمو اقتصاد المعرفة يرتبط بسرعة الإبداع العلمي والتكنولوجي الذي أخذت دول العالم به مراكزها التنافسية في قدرتها على سرعة الإبداع والابتكار والتطور.
وعلى مستوى المملكة العربية السعودية هناك الكثير من الطاقات البشرية القادرة على الإبداع والابتكار، وهي بحاجة إلى التشجيع والتحفيز وتقدير جهودها وتوفير بيئة محفزة لها للعمل والابتكار وإنتاج معرفة جديدة.

ثالثاً: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث في الدراسة الحالية على: "ما درجة تطبيق مؤشر التعليم والتدريب كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها؟"
وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عن كافة عبارات البعد الثالث في الاستبانة والخاص بتحديد درجة تطبيق مؤشر التعليم والتدريب، في الجامعات السعودية، والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة عن عبارات البعد الثالث في الاستبانة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
11	تطور الجامعة المناهج الدراسية بشكل دوري بما يتفق مع المستجدات العالمية.	2.94	.703	متوسطة	5
12	تركز الجامعة على الجوانب التطبيقية أثناء عملية التعلم.	2.98	.705	متوسطة	3
13	تركز الجامعة على التدريب لضمان مواءمته لسوق العمل في بيئات الاقتصاد المعرفي.	2.99	.692	متوسطة	2
14	تصمم الجامعة البرامج التدريبية بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس.	2.97	.679	متوسطة	4
15	تعتمد الجامعة على أساليب التدريب المطورة لمواكبة التوجهات الحديثة في العملية التدريبية.	3.00	.690	متوسطة	1
الإجمالي		2.97	0.648	متوسطة	

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على المجموع الكلي لبعد (مؤشر التعليم والتدريب) قد بلغ (2.97)، وهو يشير إلى درجة تطبيق (متوسطة) أي أن درجة تطبيق مؤشر التعليم والتدريب في الجامعات السعودية هي بدرجة متوسطة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس (أفراد عينة الدراسة).

وفيما يتعلق بالعبارات في هذا البعد، نجد أن المتوسطات الحسابية لها قد جاءت كلها بدرجة متوسطة، وجاءت وفق الترتيب الآتي:

جاءت في المرتبة الأولى العبارة (15) التي نصها: "تعتمد الجامعة على أساليب التدريب المطورة لمواكبة التوجهات الحديثة في العملية التدريبية بمتوسط حسابي قدره (3.00)، ودرجة تطبيق (متوسطة)، وجاء في المرتبة الثانية العبارة (13) التي نصها: "تركز الجامعة على التدريب لضمان مواءمته لسوق العمل في بيئات الاقتصاد المعرفي" بمتوسط حسابي قدره (2.99) ودرجة تطبيق (متوسطة). يليها في المرتبة الثالثة العبارة (12) التي نصها: "تركز الجامعة على الجوانب التطبيقية أثناء عملية التعلم، بمتوسط حسابي قدره (2.98) ودرجة توافر (متوسطة)، وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة (14) التي نصها: "تصمم الجامعة البرامج التدريبية بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بمتوسط حسابي قدره (2.97)، ودرجة تطبيق (متوسطة). وفي المرتبة الخامسة جاءت العبارة (11) التي نصها: "تطور الجامعة المناهج الدراسية بشكل دوري بما يتفق مع المستجدات العالمية بمتوسط حسابي قدره (2.94)، ودرجة تطبيق (متوسطة).

تختلف هذه النتيجة السابقة مع نتائج دراسة العزيزي والحدابي (2018)، التي توصلت إلى أن التقدير الإجمالي لواقع الاقتصاد المعرفي في الجامعة في مجال التدريب والتعليم كان على درجة منخفضة.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

ويمكن تفسير النتائج السابقة بإيمان القيادات وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بأهمية التعليم والتدريب باعتباره أحد أهم الركائز التي يقوم عليه الاقتصاد المعرفي، وباعتباره من أهم أنشطة الجامعة وسبل تحقيق أهدافها الرئيسة، لذا لا بد من تدعيمه والعمل على تطوير تطبيقه وتدعيم مقوماته إذ إنه الركيزة الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، لذا لا بد أن تعمل الجامعات على توفير نظام تعليم عالي الجودة يستطيع إنتاج أيدي عاملة مدربة مما يقتضي دمج التدريب وتنمية الإبداع في البرامج التعليمية والتدريبية.

رابعاً: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع في الدراسة الحالية على: "ما درجة تطبيق مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها؟"

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عن كافة عبارات البعد الرابع في الاستبانة والخاص بتحديد درجة تطبيق مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجامعات السعودية، والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة عن عبارات البعد الثالث في الاستبانة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
16	تركز الجامعة على تطوير البنية التحتية التقنية الخاصة بها.	2.97	.699	متوسطة	2
17	تحرص الجامعة على توظيف التطبيقات الإلكترونية المتنوعة لتسهيل القيام بالعمليات المختلفة.	3.00	.717	متوسطة	1
18	لدى الجامعة توجهات استراتيجية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة عملياتها.	2.97	.685	متوسطة	2
19	تعتبر الكفايات التقنية شرطًا أساسيًا من شروط التعيين في الجامعة.	2.94	.740	متوسطة	3
20	تلجأ الجامعة إلى توطين التكنولوجيا لتعزيز قدرتها التنافسية.	2.92	.703	متوسطة	4
الإجمالي		2.95	0.658	متوسطة	

يلاحظ من الجدول السابق (9) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على المجموع الكلي لبعد (مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) قد بلغ (**2.95**)، وهو يشير إلى درجة تطبيق (متوسطة) أي أن درجة تطبيق مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجامعات السعودية هي بدرجة متوسطة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس (أفراد عينة الدراسة).

وفيما يتعلق بالعبارات في هذا البعد، نجد أن المتوسطات الحسابية لها قد جاءت كلها بدرجة متوسطة، وجاءت وفق الترتيب الآتي:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

جاءت في المرتبة الأولى العبارة (17) التي نصها: "تحرص الجامعة على توظيف التطبيقات الإلكترونية المتنوعة لتسهيل القيام بالعمليات المختلفة" بمتوسط حسابي قدره (3.00)، ودرجة تطبيق (متوسطة)، وجاء في المرتبة الثانية العبارتين (16) التي نصها: "تركز الجامعة على تطوير البنية التحتية التقنية الخاصة بها"، والعبارة (18) التي نصها: "لدى الجامعة توجهات استراتيجية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة عملياتها" بمتوسط حسابي قدره (2.97) ودرجة تطبيق (متوسطة). يليها في المرتبة الثالثة العبارة (19) التي نصها: "تعتبر الكفايات التقنية شرطًا أساسيًا من شروط التعيين في الجامعة" بمتوسط حسابي قدره (2.94) ودرجة توافر (متوسطة)، وجاءت في المرتبة الرابعة العبارة (20) التي نصها: "تلجأ الجامعة إلى توطين التكنولوجيا لتعزيز قدرتها التنافسية بمتوسط حسابي قدره (2.92)، ودرجة تطبيق (متوسطة).

ويمكن تفسير النتائج السابقة بإدراك الجامعات السعودية لأهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ودورها في دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي، فهي تسهم في تعزيز نوعية التعليم والتعلم وتقاسم المعارف والمعلومات، لذا لا بد من تشجيع الأفراد على المشاركة بشبكة الإنترنت والاستفادة منها، إلا أن تطبيق هذا المؤشر يتطلب توافر مجموعة من العوامل التي أشار إليها الثبيتي (2018) والتي من أهمها بناء مواقع متميزة على شبكة الإنترنت، وإعادة هندسة طرق استلام وتسليم المنتجات بما يتلاءم مع استراتيجيات المنظمات، ووضع العميل في قمة أولويات المنظمة والاستفادة من التجارب الناجحة، وهذه العوامل قد لا تكون متوفرة لدى جميع الجامعات السعودية، مما قد يكون سبباً في تطبيق هذا المؤشر بدرجة متوسطة من قبل الجامعات وليس بدرجة عالية.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- تشجيع الجامعات السعودية على الاستمرار في تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي، بحيث تصل إلى المستوى المنشود في ذلك.
- نشر ثقافة الاقتصاد المعرفي بين جميع فئات الشعب ولا سيما طلبة الجامعات والمدارس.
- تبني استراتيجية شبه موحدة بين الجامعات السعودية لتطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي مع مراعاة الاختلافات والفروق في خصائص كل منها.
- توفير الموارد البشرية المؤهلة التي تساهم في تدريب القيادات وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات لتطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي في جامعاتهم.
- دمج الاقتصاد المعرفي بالمناهج الجامعية وفي كافة المستويات التعليمية، مع توفير البنى التحتية اللازمة لذلك.
- عمل حملات توعوية متعلقة بنشر ثقافة الاقتصاد المعرفي بين القيادات وأعضاء هيئة التدريس والإداريين.
- تعزيز جهود الجامعة لعقد اتفاقيات مع الجهات المناسبة لتوفير المنح للطلاب.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (89) أكتوبر 2023م

- تعديل برامج التعليم العالي من أجل تنمية المهارات المعرفية والسلوكية والاجتماعية والتقنية التي تتماشى مع التغيرات العالمية السريعة.
- القيام بمراجعة شاملة وعميقة لما تقدمه الجامعات وبرامجها المختلفة في مختلف الكليات، وخاصة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم الاقتصاد المعرفي لتحديد جوانب الضعف التي أدت إلى هذه النتائج، ومن ثم وضع الخطط الملائمة لتلافي هذه الجوانب.

المقترحات البحثية:

- دراسة العلاقة بين توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى القائد الأكاديمي في الجامعة وبين اتجاهاته نحو الجامعة الريادية.
- إجراء دراسة تتناول مدى فهم طلبة الجامعة للاقتصاد المعرفي.
- إجراء دراسة لتحديد مهارات الاقتصاد المعرفي المتوافرة لدى طلبة الجامعة.
- إجراء دراسة مقارنة لتحديد معوقات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية الأهلية والحكومية.
- إجراء دراسة لدور مؤشرات الاقتصاد المعرفي في تحقيق متطلبات الجامعة الريادية على ضوء الخبرات العالمية.

المراجـــع
أولًا: المراجع العربية:

- إبراهيم، نيفين فرج إبراهيم. (2020). تقييم أداء التعليم العالي في إطار اقتصاد المعرفة في مصر. *مجلة مصر المعاصرة*، *111*(537)، 57- 90.
- أبو سبع، غادة جابر حافظ (2022). متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في جامعة المنوفية في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية*، *1*(3)، 310-346.
- أبو شعيرة، خالد محمد (2019). مدى ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلعاته المستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *2*(2)، 11-39.
- البنك الدولي (2008). *التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي: تحديات للبلدان النامية*. ترجمة: محمد طالب عثمان. درا الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر.
- الثبيتي، محمد عثمان. (2018). تطوير الكراسي البحثية بالجامعات السعودية في ضوء مؤشرات اقتصاد المعرفة. *مجلة جامعة تبوك*. *2*، 81-109
- الجودة، أسماء علي صالح والشماسي، أريج عبد الرحمن ناصر (2022). دور القيادة المستدامة في تطبيق الاقتصاد المعرفي: دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بمحافظة جدة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 30(4)، 31-54.
- حسن، أميرة محمد علي (2020). واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من وجية نظر أعضاء هيئة التدريس. المجلة العربية للتربية النوعية، 4(13)، 141-162.
- الخماش، مشاعل (2013). *التحول نحو الجامعات الذكية وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة: تصور مقترح لمؤسسات التعليم العالي السعودي*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- دشلي، كمال. (2016). *منهجية البحث العلمي*. منشورات جامعة حماه، سورية.
- الذهلي، ربيع المر والراشدية، رحمة ناصر (2022). دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، *19*(72)، 202- 236.
- الربابعة، حمزة عبد الكريم والهياجنة، وائل سليم (2017). تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية بالجامعة الإسلامية*، *25*(1)، 121-142.
- الرشيدي، فواز دهيم؛ السرحان، خالد علي (2020) واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، *المجلة التربوية الأردنية*، المجلد (5)، العدد (2)، 1-22.

- رضوان، رائد واسكافي، فريال. (2021). مدى إسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 24(1)، 283-299.
- الروبي، حنان أحمد (2018). آليات مقترحة لتسويق الخدمات التعليمية الجامعية في ضوء اقتصاد المعرفة: دراسة تطبيقية بجامعة بني سويف. *مجلة كلية التربية بجامعة كفر الشيخ، 18*(2)، 425-506.
- السيد، أحمد (2019). مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات المصرية الحكومية دراسة وصفية لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030. *مجلة المركز العربي للأبحاث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، 6*(12)، 9-84.
- شحاده، شادي إبراهيم حسن (2021). *دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في مصر*. ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي 2021 حول ضمان جودة مؤسسات التعليم.
- الشربيني، زكريا؛ وصادق، يسرية؛ والقرني، محمد سالم؛ ومطحنة، السيد. (2013). *مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية*. مكتبة الشقري: الرياض.
- الشمري، خالد أحمد معيوف وعاشور، محمد علي (2016). *مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- الشمري، محمد جبار، وكريم، محمد (2011). عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، *مجلة الغروي للعلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة الكوفة،18*، 137-219.
- الشيخ، خالد (2016). *الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية*. جامعة دمشق، سوريا.
- صالح، ابتسام محمد حسن (2020). واقع تحقيق الكليات المعتمدة بمصر لمقومات الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة: دراسة تقويمية. *مجلة كلية التربية بجامعة المنوفية*، 2، 244-319.
- الصقري، عواطف إبراهيم والمطيري، جميلة فالح (2021). متطلبات البحث العلمي اللازمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعوديّة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، جامعة القصيم، 14(4)، 1846-1878.
- العبد الجبار، الجوهرة عبد الرحمن (2017). دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي: مؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية. *مجلة الملك فهد الوطنية، 23*(1)، 58-88.
- عبد القادر، علوبة حسن عبد الله (2020). مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، 4(12)، 201-240.

- عبد الهادي، محمد فتحي (2019). اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية: دراسة تحليلية ودروس مستفادة. *المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة*، 1(1)، 151-185.
- العزيزي، محمود عبده حسن محمد (2019). تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 23*، 6-78.
- العزيزي، محمود عبده حسن والحدابي، داود عبد الملك (2018). واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية في جامعتي صنعاء والعلوم والتكنولوجيا اليمنية. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 11*(1)، 97-125.
- الغامدي، فهد (2020). واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي. *مجلة العلوم التربوية، 32*(1)، 47-70.
- محمد، إهداء صلاح ناجي (2016). مؤشرات الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة. *مجلة **Cybrarians***، 1(44)، 2-29.
- محمود، خالد صلاح حنفي (2017). أدوار المعلم المستقبلية في ضوء متطلبات عصر اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية. *دراسات في علوم التربية*، 1(3)، 85-118.
- مؤشر المعرفة العربي (2015). *تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015*، متاح على الرابط:
https://knowledge4all.com/AKIndex.aspx?language=ar
- النفيعي، صالح جود الله عواض (2019). خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني. *مجلة البحث العلمي في التربية*، 20(1)، 252-306.
- الهجان، علي بن حمزة (2008). *الإحصاء التطبيقي في العلوم السلوكية مع استخدام **SPSS***. درار الزمان. المدينة المنورة.
- الوادعي، سعيد صالح سعيد (2020). *تصور مقترح لتطوير الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة*. رسالة دكتوراة منشورة، كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
- الوادعي، سعيد صالح سعيد (2021). واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة. *مجلة القراءة والمعرفة بكلية التربية*، جامعة عين شمس، 235، 261-303.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Arouet, F. M. (2009). Competitive advantage and the new higher education regime. *Entelequia :Revista Interdisciplinar, 10*, 21-35.
- Godin, B. (2004). The new economy: what the concept owes to the OECD. *Research Policy, 33*(5), 679-690.
- Hancock, S. (2019). A future in the knowledge economy? Analysing the career strategies of doctoral scientists through the principles of game theory. *Higher Education, 78*(1), 33-49.
- Jawhar, S. S., Alhawsawi, S., Jawhar, A. S., Ahmed, M. E., & Almehdar, K. (2022). Conceptualizing Saudi women's participation in the knowledge economy: The role of education. *Heliyon, 8*(8), 1-13.
- Peris-Ortiz, M., García-Hurtado, D., & Román, A. P. (2023). Measuring knowledge exploration and exploitation in universities and the relationship with global ranking indicators. *European Research on Management and Business Economics, 29*(2), 100212.
- Popkova, E. G. (2019). Preconditions of formation and development of industry 4.0 in the conditions of knowledge economy. In Industry 4.0: Industrial revolution of the 21st Century (pp. 65-72). Springer, Cham.
- Thalgi, M. J. (2020). The university's role in developing the skills of the knowledge economy from the perspective of students of Yarmouk University's faculty of shari'a and Islamic studies. *Journal of the Knowledge Economy, 11*(4), 1529-1537.
- Times Higher Education (2022). *World University Rankings 2022*. Retrieved from: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2022/world-ranking#!/page/0/length/25/locations/SAU/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats
- Trading Economics (2022). *Saudi Arabia Competitiveness Index*. https://tradingeconomics.com/saudi-arabia/competitiveness-index.